الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-56539 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

مواصلة المناقشة العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتقارير ذات الصلة (Introduction) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 1-3) A/62/6 و (Sect. 4) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 5-7) A/62/6 و (Sect. 8) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 9-11) A/62/6 و (Sect. 12) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 13-18) A/62/6 و (Sect. 19) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 20-22) A/62/6 و (Sect. 23) A/62/6 و Corr.1 و (Sect. 24) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 25-28) A/62/6 و (Sect. 28A) A/62/6 و Corr.1 و (Sect. 28B) A/62/6 و Corr.1 و A/62/6 (Sect. 28C) و Corr.1 و (Sect. 28D) A/62/6 و (Sect. 28E) A/62/6 و Corr.1 و Corr.2 و A/62/6 (Sect. 28F) و (Sect. 28G) A/62/6 و (Sect. 29) A/62/6 و Corr.1 و (Sects. 30-35) A/62/6 و (Income sects. 1-3) A/62/7 و Corr.1 A/62/16 (Chap. III B) و A/62/80 و Corr.1-3 و A/62/91 و A/62/229 و A/62/349)

١ - **السيد عفيفي** (مصر): قال إنه نظرا لكون الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تمثل حلا توافقيا لنوايا زعماء العالم، فإنه يتعين على الجمعية العامة أن تحدد طريقة تنفيذ الوثيقة عمليا، لا سيما في مجالات التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وأردف قائلا إنه ينبغي تنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي صدرت بها ولاية.

٢ - وأضاف أن المنظمة ينبغي لها أن تركز على المسائل الهامة، بما فيها النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وأن تتخذ إجراءات عاجلة تدعمها موارد مالية وبشرية كافية لمعالجة التحديات الحاسمة مثل الفقر والجوع وعدم التوازن في التجارة الدولية والمسائل البيئية والاجتماعية والصحية. وقال إنه بناء على ذلك ينبغي أن يقدم مزيد من الدعم لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها الهيئة الرئيسية المعنية بتنسيق استعراض السياسات وحوار السياسات والتوصيات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورحب بذلك الخصوص بإعلان الأمين العام اعتزامه تقديم مقترحات جوهرية من أجل تعزيز الآلية الإنمائية والاقتصادية في المنظمة.

٣ - وأعلن أن وفده يتطلع أيضا إلى تلقى مقترح تفصيلي بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، ويوافق على الرأي القائل بأن طلب الموارد الإضافية الذي قدمته مفوضية حقوق الإنسان ينبغي أن يتسق مع الولايات التي وافق عليها مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

٤ - **السيد ليو زيمين** (الصين): قال إنه نظرا لتوسع نطاق أنشطة المنظمة مؤخرا في مجالات مثل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فلا بد من حدوث زيادة مقابلة في الميزانية لكفالة التمويل الكافي للبرامج والأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات. غير أنه أشار إلى ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى المطابقة بين الموارد والاحتياجات الفعلية عند صياغة الميزانية البرنامجية، وتحقيق وفورات ومراعاة قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٥ - وبخصوص توزيع الموارد، قال إن وفده يؤيد البنود ذات الأولوية التي حددتها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ويتمنى أن تُستخدم موارد المنظمة المحدودة في المجالات التي هي بأمسّ الحاجة إليها، وأن تُخفض

التكاليف الإدارية والمتعلقة بالتنظيم إلى حد كبير، وأن يُكرس مزيد من الموارد للتنمية، بما يفيد البلدان النامية. وأشار بذلك الصدد إلى أن الزيادة المقترحة في الموارد المخصصة لحقوق الإنسان والرصد تفوق الزيادة المقترحة للأنشطة ذات الصلة بتعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي في مسائل مثل البيئة، والتجارة، وتنمية أفريقيا. وأردف قائلا إن الأمين العام ينبغي له أن يتخذ تدابير فعالة للمحافظة على التوازن في الموارد المكرسة للبرامج ذات الأولوية.

٦ - وفيما يتعلق بتحسين الإدارة والحد من الهدر، أعلن أن وفده لاحظ الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بخصوص النهج التجزيئي المتبع حاليا في عملية الميزنة، كما لاحظ توصيتها بإقامة تعاون وتنسيق أوثق من أجل تحقيق التداؤب وتعزيز التكامل والتخلص من الازدواجية غير الضرورية. وأضاف أن الأمانة العامة ينبغي لها أن تستخدم الموارد التي توفرها الدول الأعضاء بطريقة علمية ورشيدة من أجل تحقيق أقصى حد ممكن من الكفاءة ووضع حد للهدر وإساءة التدبير. وقال إنه سعيا للاقتصاد في الموارد وزيادة الكفاءة، ينبغي أن يعزز مديرو الميزانية والبرامج اتصالاتهم وتعاونهم ويصوغوا مؤشرات أداء محددة وقابلة للتحقيق ويتخلوا عن النواتج التي عفا عليها الزمن وتفتقر إلى الكفاءة.

٧ - **السيد كاساي** (إثيوبيا): قال إن التحديات المعقدة التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلام تتطلب اتباع نهج متكامل وتحسين التنسيق. ونوه إلى الأهمية الحاسمة للاستجابة على نحو سريع وفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال توزيع موارد الميزانية توزيعا ملائما يؤدي الغرض، من أجل تنفيذ ولايات حفظ السلام، ولا سيما رصد وقف إطلاق النار والمناطق العازلة. وأضاف أن وفده يؤيد بالتالي الدعم الذي تقدمه جميع الجهات المعنية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ويتوقع من تلك اللجنة أن تنفذ وتتابع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة ناجعة. واسترسل قائلا إنه ينبغي أن تخصص لإدارة عمليات حفظ السلام موارد إضافية تسمح لها بتنفيذ توصيات اللجنة الخاصة. وقال إن لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام ينبغي أن يزودا أيضا بالموارد الكافية لمساعدتهما على تعزيز القدرة الكلية للأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ومواصلتها في جميع أنحاء العالم.

٨ - وأضاف أن التحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها أفريقيا تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات منسقة، وأن وفده يحث بالتالي على دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، سعيا لتعزيز السلام والأمن والتنمية في القارة. وأشار إلى ضرورة التصدي لمشكلة الانخفاض الملحوظ في الموارد الخارجة عن الميزانية، التي لا بد منها لعمل الشراكة، وكذلك ضرورة التصدي للحالة الراهنة فيما يتعلق بشغور الوظائف. وأعلن أن ملء الشواغر، وعلى الأخص وظيفة وكيل الأمين العام لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، سيسهم في جهود تعبئة الموارد الضرورية للشراكة.

٩ - وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية ينبغي لها أن تقوم بدور أكبر في تعزيز التنسيق المؤسسي. وأشار إلى ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لكفالة التداول الفعال بشأن عدد من المبادرات، وبالأخص آلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وأردف قائلا إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستجد صعوبة في إعادة تنظيم أنشطتها بنقلها إلى مكاتب فرعية إقليمية، على النحو الذي أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ما لم تتلق موارد كافية وتتمكن من ملء الشواغر في الوقت المناسب.

١٠ - وقال إنه على الرغم من اتخاذ عدد من المبادرات العالمية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية

والدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن أهداف هذه المبادرات لا تزال بعيدة عن التحقق. وأضاف أنه من الواضح أن المستوى الإجمالي لتنفيذ برامج مكتب الممثل السامي المعني بهذه المجموعة من البلدان سيظل دون احتياجات الدول الأعضاء عموما، ما لم تتوافر لديه موارد كافية. واختتم قائلا إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على الحاجة إلى وضع خطة عمل استراتيجية محددة لتعبئة قدر أكبر من الموارد لكفالة استمرار المكتب في تنفيذ برنامجه بفعالية.

١١ - **السيد بيترانتو** (إندونيسيا): قال إن الميزانية البرنامجية، وهي وسيلة هامة لإبراز الأولويات الرئيسية للمنظمة، يجب أن تجسد رؤية المنظمة ومهمتها وروحها وتقدم صورة دقيقة لجميع الأنشطة التي صدرت بشأنها ولايات والموارد المخصصة لتنفيذها. وأضاف أنه تحقيقا لذلك الغرض يجب الاعتراف بدور الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة لها، وتقدير ذلك الدور. وأردف قائلا إن من الضروري بنفس القدر احترام الدور المستقل والمحايد للجنة الاستشارية وخبرتها، وبدور لجنة البرنامج والتنسيق في الميزنة والبرمجة والتقييم.

١٢ - وأعرب عن أسفه لكون مقترحات الميزانية لا تعكس أهمية التنمية، التي تشكل دعامة من دعائم المنظمة، إلى جانب السلام وحقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يشعر بالقلق من كون معظم الأنشطة الإنمائية تعتمد على أموال خارجة عن الميزانية، نظرا لأن إجراءات الموافقة ومتطلبات تقديم التقارير وآليات المساءلة المرتبطة بهذه الأموال كثيرا ما تفتقر إلى الشفافية. كما يشعر بقلق عميق إزاء الاستراتيجية الهادفة إلى وضع ميزانية معدومة النمو الاسمي، وهي استراتيجية اعتُمدت دون موافقة الجمعية العامة.

١٣ - وقال إن إندونيسيا تشاطر كثيرا من الدول الأعضاء قلقها بشأن فرص الشراء المحدودة المتاحة للبلدان النامية، ودعا إلى القيام بإصلاحات لحل هذه المشكلة، بما في ذلك التنفيذ المنتظم والشفاف للأنظمة والقواعد ذات الصلة.

١٤ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): قالت إن المنظمة يجب أن تكون أقوى وأكثر استعدادا لمعالجة قضايا السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وأن تتوافر لديها موارد مناسبة في جميع المجالات الثلاثة. غير أن أولويات المجتمع الدولي لم تنعكس على نحو متوازن في الميزانية، وهو ما أضرَّ بالتنمية.

١٥ - وأعلنت الحاجة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز آلية التنمية في المنظمة، مع زيادة الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية وحساب التنمية زيادة كبيرة، من أجل معالجة تحديات الفقر والتنمية التي تتسبب في كثير من النزاعات الحالية.

١٦ - وأردفت قائلة إن ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ينبغي بالتالي أن تعزز إلى حد كبير البرامج ذات الصلة بالتجارة والتنمية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتعاون التقني، وشؤون الشعوب الأصلية. وأضافت أن الميزانية ينبغي أيضا أن تكرس مزيدا من الموارد لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بما يعكس الالتزام المجدد للدول الأعضاء بسد الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

١٧ - وقالت إن البرازيل تؤيد تعزيز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي قامت بدور رئيسي في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة في المنطقة، وكانت بمثابة نموذج للفعالية والمساءلة. كما تؤيد البرازيل تعزيز مكتب الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، لتمكينه من أداء مهامه بفعالية، وتؤكد مجددا أن التدابير التي اتفقت عليها الدول الأعضاء من أجل تعزيز

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يجب دعمها من خلال توفير موارد مناسبة في الميزانية العادية.

١٨ - وأكدت أن تعزيز الضوابط الداخلية واتباع نهج الإدارة القائمة على النتائج ينبغي أن يكونا موضع اهتمام مستمر في الأمانة العامة. واختتمت قائلة إن البرازيل تؤيد جميع التدابير الرامية إلى جعل أنشطة الأمانة أكثر فعالية وشفافية، بما يكفل إنجاز الولايات التي تعهد بها إليها الدول الأعضاء.

١٩ - **السيد دانغي ريواكا** (غابون): قال إن الميزانية هي الطريقة الرئيسية التي يطلب بها الأمين العام الموارد المالية والبشرية والمادية لتنفيذ الأنشطة المدرجة في الخطة البرنامجية للمنظمة لفترة السنتين. وأضاف أن من المرجح أن يزداد مجموع الإيرادات والنفقات في الميزانية ومعدل نموها إذا تقدم الأمين العام بطلبات إضافية بعد النظر في المسائل التي لا تزال تُنتظر بشأنها تقارير عديدة.

٢٠ - وأعلن أنه على الرغم من تفهم وفده لأثر تغير قيادة المنظمة على الحالة، فإنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة تفادي اتباع نهج تجزيئي في المستقبل، حيث إن ذلك النهج لا يحيد عن عملية الميزانية ونهج الانضباط الذي أرسته الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ فحسب، بل ويجعل من الصعب على الدول الأعضاء أيضا أن تخطط لاشتراكاتها المقررة وتسددها. واستطرد قائلا إن الميزانية يجب أن تغطي عند اعتمادها جميع الأنشطة التي أصدرت الجمعية العامة ولاية بشأنها، كما يجب أن تسترشد عملية توزيع الموارد بالأولويات التي تحددها الجمعية العامة.

٢١ - وقال إن وفده لاحظ ما جلبه الأمين التنفيذي الجديد من نشاط إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ويؤيد طلب الأمين العام موارد لتعديل الهيكل التنظيمي للجنة وتعزيز مكاتبها الفرعية الإقليمية لصالح المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة. وأردف قائلا إن وفده يؤيد كذلك طلب الموارد لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي للارتقاء به إلى مستوى مكافئ لمراكز العمل المشابهة، ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده في ذلك الصدد.

٢٢ - وأضاف أن وفده يشعر بالقلق تجاه عدم متابعة طلب الجمعية العامة أموالا وموارد بشرية إضافية للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وقال إنه ينبغي تقديم مقترحات عمل مناسبة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، كما ينبغي أن تتضمن مشاريع الميزانية في المستقبل بابا فرعيا يتعلق باحتياجات المركز دون الإقليمي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٥٦.

٢٣ - وأعلن عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق بشأن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي ينبغي تعزيزه بملء الشواغر فيه وتوفير موارد إضافية له وتعزيز مهام التخطيط والتنسيق والاتصال في المكتب. وأضاف أن وفده يؤيد كذلك طلب الموارد لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى أن وفده يلاحظ مع الارتياح الإسراع في إنشاء لجنة بناء السلام، كما يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بتوفير موارد إضافية لتعزيز لجنة بناء السلام.

٢٤ - وقال إن عملية الميزانية أفضل طريقة لإجراء حوار مثمر بين الأمين العام والدول الأعضاء، وإعادة تأكيد رغبتهم المشتركة في جعل المنظمة أداة فعالة للتعاون الدولي. وأشار بذلك الخصوص إلى أن رؤساء الدول والحكومات التزموا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتزويد المنظمة بموارد كافية وجيدة التوقيت لتمكينها من تنفيذ ولاياتها.

٢٥ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن للميزانية البرنامجية المقترحة أهمية حيوية بالنسبة لعمليات المنظمة، وينبغي أن

تعكس الأولويات المشتركة لأعضائها. وأضاف أنه بقدر ما تلجأ الدول بشكل متزايد إلى الأمم المتحدة لإيجاد حلول للتحديات العالمية، يجب على الأمم المتحدة كذلك أن تستجيب للأصوات التي تدعوها إلى التزام جانب الكفاءة والاتساق في عملها.

٢٦ - وأردف قائلا إن الميزانية البرنامجية هي أهم أداة استراتيجية لتنفيذ العدد المتزايد من الولايات الهامة، وبالتالي يجب أن تحدد اتجاها واضحا، استنادا إلى وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لاستخدام الموارد بطريقة سليمة ماليا تقوم على النتائج. وأضاف أنه لا يمكن تقييم النمو الحقيقي للميزانية البرنامجية المقترحة إلا بعد أخذ سلسلة من الإضافات المستجدة فيها بعين الاعتبار. وقال إن وفده يرى أن مقترحات تعزيز أجزاء من الأمانة أو إصلاحها ينبغي النظر فيها في سياق ميزانيات فترة السنتين، استنادا إلى استراتيجية متسقة لكفالة وجود أمانة عامة جيدة الإدارة وممولة تمويلا مناسبا ومتسمة بالكفاءة.

٢٧ - واستطرد قائلا إن وفده سيدرس بتأن مقترح تعزيز إدارة الشؤون السياسية، وبالتالي تعزيز قدرة المنظمة على منع نشوب النزاعات وتسويتها. وأكد أن مقترحات الميزانية البرنامجية ينبغي أن تعكس أيضا الحاجة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والجهود الإنسانية وحقوق الإنسان، وأن تحقق التوازن بينها. وأعلن أن وفده سيسهم في عمل اللجنة على هذا الأساس. وأضاف أن المفاوضات المتعلقة بالميزانية ينبغي أن تسترشد أيضا بأهداف مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وقراراته. وأعلن بذلك الخصوص دعوةَ وفدِه جميعَ الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزام تعزيز مفوضية حقوق الإنسان من خلال مضاعفة موارد ميزانيتها العادية في غضون خمس سنوات. واختتم بالتنويه بضرورة توفير الأموال أيضا لغرض قيام المنظمة بمساعدة ضحايا النزاعات، بما في ذلك تمويل هيكل بناء السلام الجديد، وتقديم المساعدة للاجئين والمشردين.

٢٨ - **السيدة نونييز موردوتشي** (كوبا): قالت إن المهمة الملقاة على عاتق الدول الأعضاء هي الموافقة، بروح من التساوي الكامل في السيادة، على مستوى الموارد الذي ينبغي منحه للمنظمة لتنفيذ جميع الأنشطة التي كُلفت بها. ويُعد هذا بمثابة اختبار لمدى التزام الدول الأعضاء، إذ أنه من غير المجدي التأكيد على أهمية المنظمة في حل المشاكل الراهنة إذا كانت تُحرم عمليا من الموارد التي تلزمها للقيام بذلك. والدول التي تدعو إلى فرض شروط معينة من قبيل تحديد سقف للميزانية ونمو اسمي صفري قبل موافقتها على ميزانيات مخفضة لا تفي باحتياجات المنظمة، تكشف عن المدى الحقيقي لإرادتها السياسية.

٢٩ - وقالت إنه يصعب، استنادا إلى مبدأ النمو الاسمي الصفري في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه المنظمة. فبينما يجب استخدام الموارد بفعالية، فإنه يصعب فهم كيفية مواجهة التحديات الجديدة بميزانية عادية لم تغطِّ الأولويات التي وضعتها الدول الأعضاء. والأمر المثير للجزع بشكل خاص هو النمو الضئيل في الميزانية العادية المقترحة، في حين يُتوقع أن تزيد الأموال الخارجة عن الميزانية بحدود ٧٦٤ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تحتل مسائل التنمية جزءا لا يُذكر من الميزانية المقترحة، ولا يُخطط لحدوث زيادة حقيقية مستمرة سواء بالنسبة للبرنامج العادي للتعاون التقني أو بالنسبة لحساب التنمية.

٣٠ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة لم تعتمد أي قرار توافق فيه على النمو الاسمي الصفري. وبالتالي، ينبغي للأمانة العامة تقديم مقترحات في ضوء الاحتياجات الحقيقية للمنظمة. ونظرا لوجود مبادرات مختلفة مخطط لها لتحقيق

الإصلاح، فإن وفدها يود معرفة المجموع الحقيقي للموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣١ - وأعربت أيضا عن رغبة وفدها في معرفة سبب عدم تخصيص موارد إضافية إلى حساب التنمية، في حين كشفت التقارير التي صدرت مؤخرا عن تحقيق المنظمة لوفورات ضخمة. وأفادت بأن الوقت قد حان لإثبات أن التنمية هي بحق إحدى الدعائم التي ترتكز إليها الأمم المتحدة عن طريق منح الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وذكرت أن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام بإلغاء ما يربو على ٢ ٠٠٠ ناتج استنادا إلى البند ٥-٦ والقاعدة ١٠٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، والجوانب البرنامجية للميزانية، ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، يثبت أن التنفيذ الحقيقي للنظامين الأساسي والإداري أمر ممكن ولا يشكل عقبة في تحديث أساليب المنظمة. غير أن المثير للأسف هو أن أغلب النواتج المقترح إلغاؤها تندرج تحت مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٣ - وأوضحت أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي ثاني ميزانية يُنظر فيها منذ أن قررت الجمعية العامة، في القرار ٢٦٩/٥٨، أن تكون السرود البرنامجية لكراسات الميزانية البرنامجية مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين. وأعربت عن أسفها لعدم إتاحة الفرصة للجنة البرنامج والتنسيق لأن تنظر في أبواب معينة من الميزانية البرنامجية المقترحة نُشِرت بعد اجتماع اللجنة. ولا بد من إتاحة الفرصة للجنة لاستعراض السرود البرنامجية، وبالتالي تيسير أعمال الجمعية. ورحبت بالعرض المحسّن للميزانية القائمة على النتائج، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لإدخال مزيد من التحسين عليها.

٣٤ - وبينما يعرب وفدها عن تقديره للأعمال القيّمة التي تقوم بها اللجنة الاستشارية، غير أنه لا يتفق مع بعض التوصيات والملاحظات الواردة في التقرير الأول لتلك اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/62/7) بسبب ما لها من تأثير محتمل على عمل بعض الأجهزة والإدارات التابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - وتصادف موعد تقديم الميزانية مع مقترحات بإصلاح المنظمة. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر بحرص في المقترحات، وأن تتفادى الإسراع بالدخول في اتفاقات يستحيل تنفيذها أو يكون لها أثر سلبي على المنظمة.

٣٦ - وأردفت قائلة إن كوبا ستقف في وجه أي محاولة تجعل إقرار ميزانية فترة السنتين القادمة مرهونا بمبادرات الإصلاح أو ببرامج أعمال بلدان بعينها. وستدين وترفض بشدة أي محاولة لعدم دفع الأنصبة المقررة على الدولة المساهمة الرئيسية، أو ممارسة الضغط على الوفود، أو فرض شروط ترتبط بمقدار الأنصبة المقررة على دولة معينة، أو استغلال فضيحة ما تؤجج نارها وسائط الإعلام التابعة لدولة معينة.

٣٧ - واختتمت كلامها مشيرة إلى ضرورة إجراء مفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة بشكل يتسم بالانفتاح والشفافية والشمول. وأكدت أن كوبا تعارض مفهوم منح مجموعة صغيرة من الوفود حق البت بالنيابة عن باقي الأعضاء في الجمعية العامة بشأن مسألة يكون لها أهمية حيوية بالنسبة للمنظمة.

٣٨ - **السيد سن** (الهند): بدأ قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تفتقر إلى الانضباط في الميزنة ولا تعكس أولويات المنظمة. فالبنود الهامة التي لها آثار كبيرة في الميزانية، من قبيل عمليات إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وتخطيط الموارد

في المؤسسة، والتكاليف المتعلقة بقرارات مجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قُدمت جميعها خارج نطاق الميزانية العادية، مما جعل المطالب التكميلية هي القاعدة وهمّش الميزانية العادية.

٣٩ - وفي الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها الأمين العام، أفاد بأن مسائل التقدم الاقتصادي والإنصاف الاجتماعي لا يمكن أن تكون أفكارا جغرافية سياسية ثانوية؛ غير أن الميزانية البرنامجية المقترحة أظهرت التنمية تماما بذلك اللبوس. ومن الواضح أن الأمانة العامة لم تستمع إلى المشورة الحكيمة للأمين العام.

٤٠ - وأضاف أن تخصيص الموارد المقترح بين التنمية من ناحية والسلام والأمن وحقوق الإنسان من ناحية أخرى يفتقر إلى أي توازن. فقد اقتصرت الزيادة في الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على ١٨ وظيفة جديدة تمثل نموا حقيقيا قدره ٠,٥ في المائة؛ وتم ''تعزيز'' التنمية في أفريقيا بواقع وظيفة واحدة؛ ولم يُقتَرَح إدخال أي زيادة على البرنامج العادي للتعاون التقني؛ وبقيت ميزانية حساب التنمية ثابتة على مبلغ ١٦,٤٨ مليون دولار. وهذا يبعث على الأسف الشديد، نظرا لأن الهدف الذي كان موضوعا لحساب التنمية في الأساس كان ٢٠٠ مليون دولار. وعلى العكس من ذلك، تم التعامل مع حقوق الإنسان والسلام والأمن بشكل أكثر سخاء، حيث أُضيفت ٣٦ وظيفة جديدة إلى حقوق الإنسان و ٣٥ وظيفة جديدة إلى السلام والأمن، إلى جانب الوظائف الإضافية المخصصة لإصلاح إدارة الشؤون السياسية، والبالغة ٣٤ وظيفة. ومن بين الزيادة الصافية المقترحة في الوظائف البالغ عددها ٤٢٨ وظيفة تُموَّل من موارد خارجة عن الميزانية، هناك ٢٦٠ وظيفة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٤١ - وكشفت مقترحات الميزانية عن وجود حالة من عدم الاكتراث تجاه التنمية، وهي تمثل الأولوية العليا للغالبية العظمى من الدول الأعضاء، فضلا عن كونها شرطا لازما لتحقيق السلام والأمن الدائمَين. وأوضح أن وفده دعا إلى معالجة الاختلال القائم بصورة عاجلة عن طريق تخصيص قدر أكبر من الموارد للكيانات ذات الصلة بالتنمية، من قبيل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجان الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعلى الرغم من صغر مثل هذه الكيانات والبرامج، فإنها كانت بمثابة قوى حافزة وكان لها أثر مضاعف. وتدعو الحاجة أيضا إلى التقدم بمقترحات جديدة وعملية لتمويل حساب التنمية.

٤٢ - وعلى الرغم مما تقدمه الهند من دعم قوي للتعاون بين بلدان الجنوب، فإن مثل هذا التعاون ليس بديلا للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية. وأضاف أن الهند تتطلع في ذلك الصدد إلى مقترحات الأمين العام بتقوية الأمانة العامة حتى تخدم بصورة أفضل ''البليون القاعي'' [أي البليون نسمة الذين يعيشون في الدرك الأسفل من الفقر] في العالم.

٤٣ - وأشار إلى أن الهند تدعم المبادرات الرامية إلى تقوية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وحث على تعيين المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في أقرب فرصة ممكنة.

٤٤ - وأوضح أن الأمين العام وضع في عام ١٩٩٧ هدفا محددا هو خفض تكاليف الإدارة في الميزانية العادية للأمانة العامة من نسبة ٣٨ في المائة إلى ٢٥ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. إلا أن تكلفة الوظائف في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قُدِّرت بمبلغ ٢,٧ بليون دولار، أو ٦٣ في المائة من مجموع الميزانية العادية. وإذا ما وُضِعت تكلفة الوظائف الخارجة عن الميزانية

أيضا في الاعتبار (٢,٧٦ بليون دولار)، فإن التكلفة الإجمالية للوظائف في المنظمة تبلغ ٥,٥ بلايين دولار، أو ٥٢ في المائة من الميزانية الإجمالية. ومن الواضح أن الأوضاع في تراجع. وتقع على عاتق الإدارة حصرا مسؤولية زيادة النسبة المئوية للموارد المكرسة لتنفيذ برنامج العمل المأذون به بدلا من التشجيع على نشر الوظائف بحجة دعم البرامج.

٤٥ - وأوضح أن الميزانية في نهاية المطاف هي وثيقة سياسية تعكس الأولويات المفروضة بدقة على الأمم المتحدة. وطالب بضرورة تنقيح الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشكل جذري قبل إمكانية قبولها. إذ ليس للمقترحات إلا علاقة بسيطة بالتنمية، بل وكانت علاقتها بالاستخدام الأمثل للموارد أقل من ذلك، ولم تكن لها أي علاقة على الإطلاق بضوابط الميزانية. فمن الناحية التقنية، يشوب المقترحات نقص كبير، أما من الناحية السياسية، فإنها مشكوك في أمرها إلى حد ما.

٤٦ - وخلُص إلى القول بأن وفده واثق على الرغم من هذا بأن اللجنة ستتوصل إلى نتيجة تستجيب للشواغل المختلفة التي أثارتها الدول الأعضاء.

٤٧ - **السيد أنيكوي** (نيجيريا): استهل بيانه قائلا إنه ينبغي تخصيص موارد كافية للتنمية، وهو أمر بالغ الأهمية للنهوض بالسلام والأمن. ورحب بالجهود المبذولة من أجل إدراج الموارد المخصصة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الميزانية العادية، أسوة بالمكاتب الإدارية الشبيهة التابعة للأمم المتحدة. ورحب أيضا بالمحاولات الجارية لإعادة تحديد توجه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بحيث يمكنها الاستجابة بشكل أفضل للتحديات المستجدة، بيد أنه وافق على توصيات اللجنة الاستشارية بضرورة إيلاء الاعتبار لحشد الموارد قبل تعيين الموظفين المعنيين.

٤٨ - وأوضح أن حالة عدم التيقن السائدة حاليا إزاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تُضعِف اهتمام المنظمة بأفريقيا. ودعا الدول الأعضاء إلى تركيز انتباهها مجددا على المكتب، آخذة في اعتبارها أن حالة الفقر المدقع السائدة في القارة شكلت جوهر قرار المنظمة بجعل التنمية في أفريقيا إحدى الأولويات فيها.

٤٩ - وأضاف أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٤ ٣٩٥ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار توفر على الرغم من ذلك أرضية سليمة للدراسة، مشيرا إلى أن وفد بلاده سيعمل عن كثب مع الوفود الأخرى لضمان الوصول إلى نتيجة ناجحة.

٥٠ - **السيد فورنغ دينه فان** (فييت نام): قال إن ميزانية ذات نمو صفري غير واقعية، وأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالكاد ستغطي جميع الأهداف والغايات الطموحة للدعائم الثلاث، وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. ولا بد للدول الأعضاء من أن تتفاوض بشأن وضع ميزانية عملية، مع ضمان أن تتسم النفقات بمزيد من الكفاءة والشفافية. وينبغي تخصيص مزيد من الموارد لحساب التنمية، كما ينبغي إعادة استثمار الوفورات الناتجة عن المكاسب المحققة من الكفاءة في الأنشطة الإنمائية.

٥١ - وتابع قائلا إن وفده يعلق أهمية كبيرة على سياسة اللامركزية، ويؤمن إيمانا راسخا بأن تفويض السلطة إلى القواعد الشعبية يعزز الملكية وبناء القدرات والمساءلة. وشجع الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة على تنفيذ المشاريع والبرامج بشكل مشترك لما فيه صالح ”توحيد الأداء“. وأضاف أن وفده يدعم بقوة أيضا المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية

الصغيرة النامية، بما يشمل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥٢ - وأشار إلى أن وفده يولي أيضا أهمية كبيرة لإقامة نظام موحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات. فمواءمة الالتزامات والسياسات، وحل النزاعات بشكل محايد سيساعد المنظمة على تعيين موظفين على مستوى رفيع من الكفاءة والاحتفاظ بهم، مما سيحقق مصالحها بأفضل شكل ممكن.

٥٣ - وفي الختام، طالب بضرورة تعزيز التدابير التي تهدف إلى زيادة فرص الشراء أمام البائعين من البلدان النامية بغرض زيادة تمثيل هؤلاء البائعين في الأمم المتحدة.

٥٤ - **السيد شيوك** (سنغافورة): قال إنه يمكن للمساعدة الإنمائية أن تشكل نعمة كبرى بالنسبة للبلدان النامية، وإن سنغافورة نفسها استفادت من المساعدة الإنمائية التي قدمتها إليها وكالات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لذا يساور وفده القلق إزاء عدم زيادة الميزانية المخصصة للتنمية إلا بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٠,٥ في المائة.

٥٥ - وبالنسبة لتعزيز إدارة الشؤون السياسية، قال إنه من المفضل بالطبع توافر موارد لحل النزاعات قبل تأزمها وتحولها إلى صراعات أوسع نطاقا. غير أنه من الضروري أيضا ضمان إمكانية ترجمة الأهداف بصورة فعالة إلى واقع. وأوضح أن من بين الاحتمالات نقل موظفين من داخل الأمم المتحدة بدلا من إنشاء وظائف جديدة - وهو خيار يمكن للإدارات الأخرى التي تعاني من نقص في الموظفين أن تنظر فيه أيضا.

٥٦ - وأردف قائلا إن وفده يوافق على أهمية المساءلة والرقابة الفعالتين، وإنه يستعرض باهتمام ما يقوم به مكتب خدمات الرقابة الداخلية وفرقة العمل المتعلقة بالمشتريات من أنشطة. ويجب أن يلتزم كل من المكتب وفرقة العمل بنفس المعايير العالية للكفاءة نفسها التي يحاسبان بها الآخرين.

٥٧ - وأضاف أنه من الأهمية بمكان تعزيز نظام إقامة العدل وحماية حقوق موظفي الأمم المتحدة على وجه الخصوص. فبينما توجد مزايا لبعض مقترحات الأمين العام، فإن بعضها الآخر، من قبيل الاقتراح القاضي بإلغاء الفريق المعني بالتمييز والمظالم الأخرى، أو بمنح الأمين العام سلطة تعيين قضاة محكمة المنازعات بحاجة إلى دراسة متأنية. ومن شأنه اعتماد تلك المقترحات أن يضع الموظفين في وضع أسوأ في أي نزاع لهم مع الإدارة.

٥٨ - **السيد شيرباك** (الاتحاد الروسي): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة تهدف إلى إظهار التقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة بغية تحسين فعاليتها في تنفيذ قرارات الهيئات الحكومية الدولية. وأضاف أن الزيادة الظاهرية بنسبة ٠,٥ في المائة عن الميزانية الحالية لفترة السنتين مضللة لأنها لم تأخذ في الاعتبار عناصر من قبيل الآثار المالية المحتملة الناشئة عن مبادرات الإصلاح المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة العدل والنفقات الإضافية للبعثات الخاصة، وإصلاح إدارة الشؤون السياسية، وأنشطة مجلس حقوق الإنسان. ومن ثم، فإن المستوى الحقيقي للميزانية قد يرتفع إلى ما يزيد على ٤,٦ بلايين دولار، مما يشكل زيادة أكبر بكثير من الأطر التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤/٦١.

٥٩ - وذكر السيد شيرباك أن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها إزاء ازدياد اتباع النهج التجزيئي الذي تتبعه الأمانة العامة في الميزنة، والذي يقوض ضوابط الميزانية ويجعل من الصعب على الدول الأعضاء اتخاذ قرارات مدروسة. وأضاف أنه ينبغي على الأمين العام أن يكفل الامتثال للقواعد والإجراءات المالية وتلك المتعلقة بالميزانية المحددة ووضع جدول لتقديم المبادرات الجديدة خلال دورة الميزانية الحالية. وأضاف أن وفده مستعد للنظر في مقترحات إضافية محددة للإصلاح ويتطلع لتلقي التقارير المفصلة ذات

الصلة. غير أن وفده ما زال غير مقتنع بضرورة اتخاذ قرارات خلال الدورة الحالية، بشأن الآثار المالية المترتبة على مثل هذه المقترحات، وخاصة في ظل التأخر غير المقبول في تقديمها وعدم الالتزام بالقواعد المطبقة.

٦٠ - واستطرد قائلا إن الوفد الروسي سيشدد عند مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة على ضرورة احتواء الزيادة غير المبررة في نفقات الميزانية، وتعزيز الميزنة القائمة على النتائج وتقوية ضوابط الميزانية وتحسين تقييم البرامج. وأضاف أن الوفد سيقيم بعناية مبررات الطلبات الإضافية وإمكانية تلبيتها من خلال إعادة توزيع الموارد الحالية. وقال إن التدابير الاقتصادية يجب ألا تؤثر على الالتزام بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، لا سيما الحاجة لإيجاد توازن بين المدخرات والتعدد اللغوي والدور المركزي للهيئات الحكومية الدولية في تحديد أولويات المنظمة.

٦١ - **السيد بلينجا إبوتو** (الكاميرون): قال إن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وضع مشاكل التنمية من جديد في صلب أنشطة الأمم المتحدة. وبهذه الروح قررت الجمعية العامة إدراج تنمية أفريقيا وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ضمن أولويات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأضاف أن وفده يرحب بالتالي بزيادة نسبة ٣,٥ في المائة في الباب ١١ (دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) من الميزانية البرنامجية المقترحة لكنه يلاحظ بقلق انخفاض التمويل من الموارد الخارجية عن الميزانية لهذا الباب. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى عدم ملء المناصب الشاغرة. فمنصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الذي ما زال شاغرا لما يزيد على عام والذي يُعد حيويا لنجاح البرنامج، يجب ملؤه بدون إبطاء. وذكر أنه ينبغي منح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا الموارد الكافية لدعم تحولها إلى منظمة أكثر فعالية ولتعزيز مكاتبها الإقليمية. وأضاف أنه يأمل في أن تؤدي المفاوضات الحالية بشأن حساب التنمية إلى زيادة الاعتمادات.

٦٢ - وأعرب عن ترحيبه بزيادة الموارد المخصصة لمفوضية حقوق الإنسان، باعتبار أن تعزيز حقوق الإنسان يندرج أيضا ضمن أولويات فترة السنتين القادمة. وللأسف، فإن هذه الزيادة لم يكن لها أي تأثير على موارد بعض المكاتب الإقليمية. على سبيل المثال، وبرغم الطلبات المتكررة من الجمعية العامة، لم تخصص أي موارد إضافية للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا والذي يعاني من نقص خطير في الموارد ويتلقى اعتمادات أقل بكثير من المكاتب المماثلة في أفريقيا. ويغطي المركز دون الإقليمي ١١ بلدا تحتاج بشكل مُلح لدعم المجتمع الدولي، نظرا للحالة السياسية بالغة الصعوبة التي تمر بها تلك المنطقة دون الإقليمية. والمقترحات، التي أُحيلت إلى اللجنة الاستشارية يجب أن تُقدم إلى اللجنة الخامسة. فالمسألة لا تتعلق فقط بجعل تعزيز حقوق الإنسان حقيقة واقعة لشعوب تلك المنطقة دون الإقليمية لكنها تتعلق أيضا بتنفيذ الولايات النابعة من قرارات الجمعية العامة. إذن فمصداقية الأمم المتحدة على المحك.

٦٣ - **السيد محمد** (السودان): قال إن النهج التجزيئي في تقديم الميزانية، الذي يجعل من الصعب على الدول الأعضاء استعراض المقترحات، هو في حد ذاته مثال على نقص الشفافية الذي تشكو منه الدول الأعضاء. وأضاف أن الموارد تحولت من الأنشطة الإنمائية إلى الإدارات السياسية وعمليات حفظ السلام التي تعالج الأعراض دون الأسباب الجذرية للمشاكل. واستطرد قائلا إنه ما لم يول مزيد من الاهتمام للعالم النامي، لا سيما أفريقيا، فإن الأهداف الإنمائية للألفية ستظل سرابا. وقال إن دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضرورة ملحة وأن استمرار شغور منصب المستشار الخاص

للأمين العام لشؤون أفريقيا يُعدّ انتهاكا لقرار الجمعية العامة الذي أنشأ المنصب.

٦٤ - وأضاف قائلا إن الدول النامية رغم أنها مضطرة لانتزاع الطعام من أفواه شعوبها من أجل دفع اشتراكاتها، فإن المنظمة لم تع بعد الدرس بشأن الإدارة المشبوهة للموارد والممارسات الملتوية للمشتريات. وقد تجسد نقص الشفافية في النفقات الاستثنائية وغير المبررة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والتي أذن بها الأمين العام دون علم الدول الأعضاء. وهذا لا يعني أن العملية المختلطة ظهرت فجأة من فراغ، وكان يمكن للأمانة العامة أن تتجنب الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية بشيء من التخطيط. وأضاف أن وفده طلب على وجه الخصوص إيضاحا رسميا بشأن منح عقد غير تنافسي، أحادي المصدر بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لشركة PAE Lockheed. وقال إن تخفيض الرقم الأصلي وهو ٧٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار يحتاج إلى تفسير. وأشار أيضا إلى أن بعثات الأمم المتحدة تتجه لأن تصبح جزرا منعزلة في البلدان التي تعمل بها وتتبع أنماطا استهلاكية تضر بالاقتصادات المحلية تشتري معظم مشترياتها من الخارج. وأضاف أن ثمة مخاوف أخرى من التدابير الطارئة المتعلقة بالعملية المختلطة سيثيرها خلال مناقشات هذا البند من جدول الأعمال.

٦٥ - **السيد الفضلي** (الكويت): أكد مجددا أهمية دور الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في المسائل المتصلة بالتخطيط والبرمجة وإعداد الميزانية والرصد والتقييم. وأضاف أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للأنشطة الإنمائية، لا سيما تلك التي تستهدف البلدان النامية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - ومضى يقول إن إصلاح الأمم المتحدة ليس غاية في حد ذاته، لكنه وسيلة لخلق منظمة أكثر فعالية تستطيع أن تؤدي ولايتها. وأضاف أن من الضروري في هذا السياق تعزيز الشفافية والرقابة والمحافظة على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند اختيار المرشحين المؤهلين على نحو جيد للمناصب الجديدة. وقال إنه ينبغي البدء فورا في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وفقا للاستراتيجية المعجلة الرابعة نظرا لأن التأخير سيرتب أعباء إضافية على الميزانية.

٦٧ - **السيد دافيد** (الفلبين): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة ليست مجرد تجميع لأرقام، ولكنها مخطط مالي لسياسات المنظمة واستراتيجياتها وأنشطتها. وإنه ينبغي الحفاظ على التوازن بين الأعمدة الثلاثة للمنظمة المتمثلة في تعزيز السلم والتنمية وحقوق الإنسان. وأضاف أن هناك العديد من المقترحات بشأن السلام وحقوق الإنسان لكن المقترحات المتعلقة بالتنمية قليلة بدرجة تدعو للدهشة. ونظرا للحاجة الملحة لزيادة قدرة المنظمة على تنفيذ الأهداف الإنمائية، فإن تأكيدات الأمين العام بأنه سيعزز العمل المتعلق بالمسائل المعنية ببلدان الجنوب تُعد استجابة طيبة لدعوة مجموعة الـ ٧٧ والصين من أجل التعزيز الشامل لآلية التنمية. كما أن مقترحات الأمين العام بشأن تخصيص موارد كافية لهذا الغرض كانت منتظرة بفارغ الصبر. غير أنه ما زال هناك بعض القلق إزاء دمج الأنشطة داخل منظمة الأمم المتحدة لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقلص البعد الإنمائي في تلك الأنشطة.

٦٨ - وأضاف أن وفده يسلّم بأن خدمة المؤتمرات تشكل الجانب الأكبر من العمليات اليومية للمنظمة ويعترف بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتحسين أدائها ونواتجها. وقال إنه يتطلع لأن تواصل الإدارة جهودها من أجل ضمان جودة الترجمة الفورية والتحريرية وتقديم خدمات متكاملة للاجتماعات، لا سيما اجتماعات المجموعات السياسية والإقليمية ومعالجة الوثائق في الوقت المناسب والمحافظة على مستويات عالية من الطباعة والنشر،

واضعة في الاعتبار أن المؤشر الأساسي للأداء هو رضا الدول الأعضاء. واستطرد قائلا إنه ينبغي مناقشة مسألة حصة الدول النامية في فرص المشتريات والتي كانت مبعث قلق بالغ لوفده ولمجموعة الـ ٧٧ والصين بصفة عامة كما ينبغي اتخاذ إجراء بشأنها في الدورة الحالية.

٦٩ - **السيد التميمي** (قطر): قال إنه، نظرا للمشاكل العديدة التي طُلب إلى الأمم المتحدة التصدي لها في أنحاء العالم، فإن فكرة استناد الميزانية إلى مبدأ انعدام النمو تبعث على القلق. وأضاف أن الإصلاح الإداري أمر مهم بالتأكيد، لكن البرامج المفيدة يجب ألا يتراجع الاهتمام بها بدعوى حسن الإدارة. وبالمثل، يجب ألا يتقلص دور الجمعية العامة والهيئات الرئيسية في عملية إعادة تخصيص الموارد. وأضاف أن توجيه الموارد لعمليات حفظ السلام يجب ألا يترتب عليه سحب تلك الموارد من التنمية وحقوق الإنسان. وأضاف أنه يجب مراعاة التوزيع الجغرافي العادل، والشفافية والمساءلة عند توزيع المناصب داخل المنظمة، كما يجب تطوير السياسات لضمان الإدارة الفعالة والمسؤولة للبعثات.

٧٠ - وشدد على أهمية لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والتي يقتضي رفعها عن طريق تعيين مزيد من الموظفين. وأخيرا ينبغي للدول الأعضاء أن تؤدي التزاماتها المالية تجاه المنظمة في موعدها المحدد.

٧١ - **السيدة برثينا** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): كررت تأكيد الأمين العام على أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تعكس العلاقة التي لا تنفصم بين حقوق الإنسان والسلم والأمن والتنمية. ومن ثم، فإن بعض الموارد التي كانت مخصصة لدعم الأنشطة الإنمائية لم توجه فقط لأبواب الميزانية الاقتصادية والاجتماعية، وإنما وُجهت أيضا للأبواب المتعلقة بحقوق الإنسان والسلم والأمن في الميزانية. علاوة على ذلك، فبالإضافة إلى نمو بلغت نسبته ٠,٥ في المائة في الجزأين الرابع والخامس من الميزانية البرنامجية المقترحة (التعاون الدولي من أجل التنمية والتعاون الإقليمي من أجل التنمية)، تجاوزت الزيادة المقدرة في الموارد الخارجة عن الميزانية في الجزء الرابع ٥٠ مليون دولار. وأضافت أن الأمين العام يعتزم أيضا تقديم مقترحات بإعادة الهيكلة لتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية. واستطردت قائلة إن جهودا تُبذل حاليا أيضا بما يكفل أن تحسن منظومة الأمم المتحدة ككل من قدرتها على مواجهة التحديات المتعلقة بالتنمية.

٧٢ - وفيما يتعلق بتقديرات الانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، شددت على أن تنفيذ البرنامج لن يتأثر بشكل سلبي بالتغيير المقترح. أما بشأن مكتب الممثل السامي، تتعلق التقديرات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فقط بتكلفة تسهيل مشاركة ممثلين عن أقل البلدان نموا في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وبالإضافة للمبالغ التي خُصصت للمشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان ثمة حاجة أيضا لموارد من أجل استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل وغيره من المؤتمرات. وقد استُخدمت، لغاية تاريخه، موارد من خارج الميزانية، كانت مخصصة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمويل أنشطة فريق الأمين العام الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي أنهى عمله الآن. وإذا أُعيد تشكيل الفريق فيما بعد، فستتم تعبئة موارد مناسبة له.

٧٣ - وأضافت أن تقرير الأمين العام عن حساب التنمية (A/62/466) عالج المسألة الحيوية المتعلقة بتحديد المكاسب

الناتجة عن زيادة الكفاءة ووضع بدائل لتحديد الموارد الإضافية. وتعتزم الأمانة العامة العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لإيجاد سُبل لتعزيز الحساب.

٧٤ - وردا على مجموعة من طلبات الحصول على معلومات بشأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المترتبة على تنفيذ الإصلاحات أو توصيات الرصد والتقييم، وجهت وكيلة الأمين العام الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة، وتقييم أثرها (A/62/69). وقالت إن إدخال نظم معززة لتكنولوجيا المعلومات أمر متوقع لتحسين قدرة الأمانة العامة على إعداد تقارير أكثر دقة عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

٧٥ - وبرغم حدوث تحسن ملحوظ في عملية الميزنة القائمة على النتائج، ينبغي بذل مزيد من الجهد في مجال إعداد التقارير. وينبغي تقديم آراء المستفيدين في الوقت المناسب لكفالة أخذها بعين الاعتبار عند إجراء عمليات ميزنة أو تخطيط فيما بعد. وفي هذا الصدد، يُتوقع أن يؤدي الاستعراض المستمر للإدارة القائمة على النتائج إلى تحديد مواطن الضعف التي تحتاج إلى معالجة. وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذا الاستعراض في وقت لاحق من الدورة.

٧٦ - وفيما يتعلق بمسألة النواتج التي توقفت، وجهت السيدة وكيلة الأمين العام الانتباه إلى الفقرة ١٦ من تصدير ومقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6) (المقدمة) وإلى المعلومات الواردة في الجدول ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/7). وقالت إنه عند تقييم النواتج التي توقفت، يجب أن يوضع في الاعتبار العدد الكبير من النواتج الجديدة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٧٧ - وفيما يتعلق بمسائل الموارد البشرية، قالت إن الأمين العام يعلق أهمية كبرى على التوزيع الجغرافي العادل للموظفين وعلى التوازن بين الجنسين. وأضافت أنه سيواصل كفالة تطبيق السياسات الملائمة على نحو كامل، علما أن ٦٢ في المائة من موظفي المنظمة يعملون الآن بعيدا عن المقر. وأضافت أن آخر المعلومات بشأن معدلات الشواغر الحالية ستتوفر في المشاورات غير الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أنه برغم تفاوت معدلات الشواغر من مكتب إلى آخر ومن مركز عمل إلى آخر، فإن معدلات الشواغر الكلية التي تحققت بالفعل في الميزانية العادية تراوحت بين ١ و ٢ في المائة من المعدلات التي كانت مدرجة في الميزانية.

٧٨ - وأخيرا طمأنت اللجنة أنه عند تقديم الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ستعالج الأمانة العامة شواغل الدول الأعضاء بشأن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية، ذات الصلة.

٧٩ - **السيد ساك** (المراقب المالي): أشار إلى أن المنهجية المستخدمة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة تستند إلى تلك التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ ألف. ووفقا لتلك المنهجية وللنظام المالي والقواعد المالية، كان مستوى الاعتماد المنقح البالغ ٤,١٧٣ بلايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٦١، هو الأساس الذي احتُسب التغير وفقا له. وبناء على ذلك، يعكس المستوى المقترح البالغ ٤,١٩٥ بلايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قبل إعادة تقدير التكاليف، زيادة قدرها ٢١,٣ مليون دولار فقط، أي نموا حقيقيا بمعدل ٠,٥ في المائة. وهذه الزيادة، على صغرها، لا يمكن أن توصف بأنها نموا اسميا صفريا.

٨٠ - وبما أن الجمعية العامة كانت قد قررت الإبقاء على ممارسة تقدير تكاليف الوظائف الجديدة بمعامل توظيف مرجأ، أصبح من الممارسات المتبعة تقديم معلومات تكميلية عن الأثر المرجأ المترتب على إحداث وظائف جديدة إلى

اللجنة الاستشارية أثناء استعراضها الميزانية البرنامجية المقترحة. ويتضمن الجدول ٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/7) تفاصيل الأثر المرجأ المقدر في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ المترتب على الوظائف الجديدة المقترحة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويمكن تعديل مقترحات الميزانيات المقبلة ليشمل تلك المعلومات، لو قررت اللجنة الخامسة ذلك.

٨١ - وفي ما يتعلق بما أُعرب عنه من قلق إزاء النهج التجزيئي المتبع في عملية وضع الميزانية، قال إن الأمين العام يقدر تماما الحاجة إلى التقيد بضوابط الميزانية. ومع ذلك، كان عليه الحفاظ على التوازن بين تلك الحاجة والواجب الذي يحتم عليه تنفيذ الولايات المعتمدة. وكانت الاقتراحات الأولية متماشية بدقة مع المبدأ التوجيهي المتعلق بتحقيق نمو حقيقي بنسبة ٠,٥ في المائة، في حين كانت الإضافات المقترحة، التي قُدمت إما كبيانات بالآثار المترتبة في الميزانية بعد اعتماد القرارات أو كتقديرات منقحة عقب تقديم التقارير المطلوبة، استجابة لما تتسم به طلبات الدول الأعضاء من طبيعة ديناميكية. ولم تكن تلك الآليات جديدة، بل ربما كان المستوى الحالي لنشاط البرامج كذلك.

٨٢ - وقال إن السنوات الأخيرة شهدت تنفيذ مبادرات إصلاح كبيرة، وطُرحت في الوقت الحالي للمناقشة سلسلة من الاقتراحات الجديدة المتعلقة، في جملة أمور، بإصلاح شامل لنظام إقامة العدل، واستحداث إطار جديد للمساءلة. وفي ضوء هذه الولايات وغيرها من الولايات المسندة إلى المنظمة من قِبل اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة والهيئات الفرعية الأخرى، أوصى الأمين العام بأن يحدد مستوى أموال صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عند نسبة ١,٣٥ في المائة. ومع ذلك، وفي حين أن الجمعية العامة كانت قد قررت الإبقاء على مستوى قدره ٠,٧٥ في المائة، فقد طلبت مع ذلك إجراء استعراض للتجربة المستخلصة من استخدام الصندوق. وترد محصلة هذا الاستعراض في الوثيقة A/62/229، التي استنتج فيها الأمين العام أمورا من ضمنها أنه إذا أُريد المحافظة على صندوق الطوارئ بوصفه عنصرا رئيسيا من عناصر ضبط الميزانية، سيلزم أن تكون مستوياته محددة عند مستويات واقعية تتسق مع المقررات والولايات البرنامجية. وعلاوة على ذلك، إذا أُريد تحقيق المستوى الإجمالي للقدرة على التنبؤ بالموارد الذي تتوخاه الدول أعضاء، فلا بد في أثناء النظر في كل مخطط من مخططات الميزانية من مواصلة إيلاء الاعتبار لتحديد مستوى صندوق الطوارئ لفترة السنتين ذات الصلة عند مستوى يسمح بتغطية النفقات الإضافية التي يتوقع أن يتحملها الصندوق خلال الفترة.

٨٣ - وفي ضوء القرار القاضي بالحفاظ على مستوى صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة، بُذلت قصارى الجهود لمعالجة الاحتياجات الإضافية وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، بما في ذلك من خلال تقييم الفرص المتاحة لإعادة توزيع الموارد أو تأجيل الأنشطة. وفي حين أن ضيق الوقت قد جعل من المستحيل تضمين جميع هذه المقترحات في الميزانية البرنامجية المقترحة، فقد تقيدت الأمانة العامة تقيدا صارما بالممارسة المعمول بها، حيث قدمت الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية أو التقديرات المنقحة إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

٨٤ - ومع أنه وفقا للقرارين ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، لم تُحتسب الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين أو بأثر إعادة تقدير التكاليف على صندوق الطوارئ، فإن الجمعية العامة قد اتخذت في السنوات الأخيرة إجراء لتوفير الاحتياجات الإضافية المناسبة لتنفيذ مبادرات الإصلاح خارج إطار الصندوق. وقد تبين أن هذا الإجراء ضروري على الرغم من الإجراءات المعمول بها لاستعراض قدراتها الحالية عند صدور كل بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية أو بالتقديرات المنقحة.

٨٥ - وفي معرض تطرقه لمسألة السلطة التقديرية المحدودة المخولة للأمين العام، قال إن مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار المتاح لكل فترة سنتين لا يمكن استخدامه قبل بدء أي فترة معينة من فترات السنتين. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان الأمين العام قد مارس سلطته التقديرية لوضع تدابير التأهب تحسبا لوباء الإنفلونزا وإنفلونزا الطيور. واستُخدم نحو ١٣ مليون دولار من ٢٠ مليون دولار المتاحة خلال فترة السنتين الحالية؛ وستُقدم معلومات مفصلة بقدر أكبر في سياق تقرير الأداء الثاني. وسوف يمارس الأمين العام ما لديه من سلطة تقديرية لتلبية أية احتياجات تنشأ أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتتوافق مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠، رهنا بتحديد الوفورات اللازمة.

٨٦ - وفي الختام، وفيما يتعلق بالاعتقاد بضرورة زيادة مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أنشطة الشراء، قال إن تقريرا مستقلا عن حالة إصلاح نظام الشراء، بما في ذلك الترتيبات الهادفة إلى زيادة تنويع المصادر، سيُعرض على اللجنة في وقت لاحق من الدورة الحالية. وستُتناول المسائل المتعلقة بالعقود المبرمة من أجل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في سياق نظر اللجنة في ميزانيتها.

٨٧ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): طلب إلى ممثل باكستان أن يوضح، بالإشارة إشارة محددة إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في الوثيقة A/62/7، ما قيل خلال الجلسة العاشرة للجنة من أن بعض ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها لا تندرج ضمن ولايتها أو لا تأخذ في الاعتبار ولاية الجمعية العامة أو أحكام الميثاق.

٨٨ - **السيد حسين** (باكستان): أعرب، متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن ثنائه للأمين العام لعزمه تقديم مقترحات تهدف إلى تعزيز جدول أعمال التنمية للمنظمة. وينبغي تقديم تلك المقترحات في أقرب وقت ممكن حتى يمكن للدول الأعضاء تقييم مزاياها ومقارنتها بالإضافات الأخرى. وفي هذا الصدد، ونظرا للأثر الكبير المحتمل لتلك الإضافات في المستوى الإجمالي للميزانية العادية لفترة السنتين المقبلة، فإنه ينبغي التعجيل بإصدار تقرير شامل. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى أن الاحتياجات المقدرة من الموارد لعدد من الإضافات، مثل نظام تخطيط موارد المؤسسة، وتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كان من الممكن إعدادها في وقت سابق. وعلاوة على ذلك، كان على الأمانة العامة أن تتحلى بقدر أكبر من الحرص لضمان تزامن توقيت مبادراتها الإصلاحية مع دورة الميزانية.

٨٩ - وأوضح أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قلقة للغاية إزاء حالة حساب التنمية. فقد كان واضحا من التقارير ذات الصلة أن التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة لزيادة رصيد الحساب من خلال تحقيق مكاسب في الكفاءة لم تكن فعالة. بينما لا يمتثل مديرو البرامج لولايات الجمعية العامة لأن لديهم أولوياتهم الخاصة، ولذلك فإن هناك ما يستلزم اتباع نهج جديد.

٩٠ - وفي شأن السلطة التقديرية المحدودة المخولة للأمين العام، قال إن المجموعة تريد أن تعرف ما إذا كان يعتزم الدخول في التزامات لمبلغ السبعة ملايين دولار المتبقي والمتاح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع أنه من المهم ضمان تقديم مبررات كافية لنفقات من هذا الحجم، فإنه ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ألا تعيق مناقشة أية مقترحات ذات صلة النظر في الأنشطة ذات الصلة بالتنمية.

٩١ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأمل في أن تأخذ التقارير المقبلة بشأن الشراء في الاعتبار الشواغل التي أعرب

عنها بشأن الترتيبات الاستثنائية المتخذة في ما يتعلق ببعثة معينة لحفظ السلام. وأخيرا، وردا على التعليقات التي أدلى بها رئيس اللجنة الاستشارية، كررت مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيدها على ضرورة أن تمارس اللجنة الاستشارية قدرا أكبر من ضبط النفس عند صياغة ملاحظاتها وتوصياتها، إذ أن البعض منها يتجاوز نطاق ولايتها.

٩٢ - **السيد تاوانا** (جنوب أفريقيا): كرر الطلب الذي تقدم به ممثل بوتسوانا في الجلسة العاشرة للجنة للحصول على مزيد من المعلومات عن حالة الوظائف الشاغرة في مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وقال إنه يود على وجه الخصوص معرفة المزيد حول الخطوات المحددة المتخذة لشغل وظيفة المستشار الخاص والصعوبات المصادفة. وسيكون من المفيد أيضا معرفة الكيفية التي تُنفق بها حاليا الأموال المخصصة للمرتبات المرتبطة بالوظائف الشاغرة.

٩٣ - **السيدة سامايوا - ريكاري** (غواتيمالا): أشارت إلى أن وظيفة برتبة ف-٣ خُصصت للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، كجزء من تجربة إعادة توزيع الوظائف. وبما أن الجمعية العامة قررت عدم مواصلة تلك التجربة، قالت إنها كانت تتوقع أن تُحتسب هذه الوظيفة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. إلا أن الأمر ليس كذلك، وقالت إنها سوف تكون ممتنة للحصول على تفسير خطي لتلك الحالة.

٩٤ - **السيد روساليس دياز** (نيكاراغوا): كرر طلبه السابق للحصول على إيضاح بشأن عدم ملء منصب وكيل الأمين العام للدعم الميداني المنشأ حديثا.

٩٥ - **السيد ساك** (المراقب المالي): قال، ردا على السؤال الذي طرحه ممثل باكستان إنه، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠، سوف يتطلب أي ممارسة أخرى للسلطة التقديرية المحدودة المخولة للأمين العام في تنفيذ الميزانية خلال فترة السنتين الحالية الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية. وإذا ما قرر الأمين العام الدخول في التزامات بمبلغ السبعة ملايين دولار المتبقي، وهو أمر بعيد الاحتمال، فإنه سيتعين استخدام هذه الأموال قبل نهاية فترة السنتين الحالية وسيتعين التعويض عنه بوفورات تتحدد وتتحقق أثناء فترة السنتين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.